السنة: السادسة المجلد: 06 العدد: 02 ص ص:554- 572
EISSN2676-1645 ISSN 2543-375X

إدارة الأمم المتحدة للأزمات الدولية: ما بين مسألة عدم التدخل وإشكالية التدخل الإنساني

The United Nations Management of International Crises: Between the Non-Intervention issue and the Humanitarian intervention problem.

ط. د. حسان أولاد ضياف*،
مخبر الدراسات القانونية البيئية
جامعة 8 ماي 1945 قالمة
ouleddiaf.hacene@univ-guelma.dz
غزلاني وداد، مخبر الدراسات القانونية البيئية،
جامعة 8 ماي 1945 قالمة
ghozlani.widad@univ-guelma.dz

تاريخ الاستلام: 2021/01/10 تاريخ القبول: 2021/05/14

ملخص:

تهدف هذه الدراسة للوقوف على كيفية إدارة الأمم المتحدة للأزمات الدولية، في ظل الثنائية القائمة على مسألة عدم التدخل ومعطى السيادة الوطنية من جهة، والإشكاليات المترتبة على التدخل الإنساني من جهة ثانية،

وقد تميز أداء الأمم المتحدة بالتباين، عبر معياري الازدواجية و الانتقائية في إدارة الأزمات الدولية، فخلال الحرب الباردة ساد منطق التنافس مابين القوتين العظمتين، وهو ما أثر على أداء الأمم المتحدة، في حين أن فترة ما بعد الحرب الباردة، أفرزت تهديدات أمنية جديدة جعلت الأمن الإنساني على المحك، وهو ما أدى إلى بروز التدخل الإنساني كآلية لإدارة الأزمات الدولية، ولكن في الوقت نفسه خلق العديد من الإشكاليات، خاصة في ظل الهيمنة الأمريكية على العالم، وقد تم استخدام المنهج التاريخي ومنهج تحليل المضمون عبر محاور

* المؤلف المراسل

الدراسة، وقد خلصت الدراسة إلى نتيجة مفادها أن دور وأداء الأمم المتحدة، كان يتأثر بتدخل القوى الكبرى، فاتسم أداؤها على العموم بالازدواجية والانتقائية في التعامل مع مختلف الأزمات الدولية.

الكلمات المفتاحية: الأمم المتحدة ـ إدارة الأزمات - الأزمات الدولية – عدم التدخل – التدخل الإنساني

Abstract:

This study aims to find out how the United Nations managed international crises in light of the bilateralism based on the non-intervention issue and the granted national sovereignty on the one hand, and the problems arising from the humanitarian intervention on the other hand.

The performance of the United Nations was dissimilar through the criteria of duplication and selectivity in managing international crises. During the Cold War, the competition between the two superpowers prevailed, which affected the performance of the United Nations; while the post-Cold War period produced new security threats that put human security at stake. This led to the emergence of the humanitarian intervention as a mechanism for managing international crises; in parallel, it created many problems especially in light of the American dominance over the world.

In this study, both, the historical and the content analysis methods were used. The analysis led to the conclusion that the United Nations role and performance was influenced by the intervention of the major powers. Consequently, its performance was characterized by duplicity and selectivity in dealing with various international crises.

Keywords: United Nations - Crisis Management - International Crises - Non-Intervention - humanitarian Intervention.

مقدمة:

قامت الأمم المتحدة على مبادئ وغايات سامية ومقاصد نبيلة، تسعى من خلالها للحفاظ على الأمن والسلم الدوليين، مستندة في ذلك على العديد من المبادئ والأهداف، ولعل من أهم المبادئ التي نص عليها ميثاق الأمم المتحدة، مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، والقائم بالأساس على احترام سيادة الدول والمساواة في السيادة.

لكن هذا المبدأ كان يخضع لمنطق القوى الكبرى، خاصة مع التحولات التي أعقبت نهاية الحرب الباردة، والتي أدت إلى زوال نظام القطبية الثنائية، وبروز العديد من التهديدات الأمنية الجديدة، في صورة مغايرة تماما لما كان سائدا إبان الحرب الباردة، هذا ما أدى بالأمم المتحدة إلى إعادة النظر في هذا المبدأ.

إن هذا الوضع الجديد قد ألقى بظلاله على العلاقات الدولية، وأدى إلى إعادة رسم معالم السياسة الدولية، بما يتماشى والمتغيرات الجديدة، على نحو تسعى من خلاله القوى الكبرى في العالم، على غرار الولايات المتحدة الأمريكية من تبوء الريادة العالمية، في ظل الأحادية القطبية وفرض الهيمنة على العالم.

لقد أدت نهاية الحرب الباردة، إلى التغير في طبيعة القضايا والمسائل الدولية، خاصة مع بروز العولمة والتي أدت إلى عولمة الأزمات الدولية، مما حتم على الأمم المتحدة من إعادة التموقع والتكيف ضمن السياق الدولي الجديد، وتغير من وسائلها وآلياتها وإستراتيجيتها لضمان استمراريتها في عالم متغير، خاصة في ظل الانتهاكات الجسيمة التي تعرضت لها البشرية في العديد من المناطق عبر العالم، وما أعقبه من انتهاكات لحقوق الإنسان ومجازر الإبادة.

وعليه نطرح الإشكالية التالية:

كيف اتسمت إدارة الأمم المتحدة للأزمات الدولية انطلاقا من مسألتي عدم التدخل والتدخل الإنساني؟

وترتبط بهذه الإشكالية أسئلة فرعية نصوغها على النحو التالي :

- ✓ فيم يتمثل مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وما علاقته بمفهوم السيادة الوطنية؟

- ✓ ما هي أهم التحولات التي أعقبت نهاية الحرب الباردة ؟
- ✓ لماذا استخدمت الأمم المتحدة التدخل الإنساني كآلية لإدارة الأزمات الدولية؟

وللإحاطة بالإشكالية نختبر الفرضيات التالية :

– ارتبطت إدارة الأمم المتحدة للأزمات الدولية بتدخل القوى الكبرى ما أثر سلبا على أداءها.

- الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان بعد نهاية الحرب الباردة أدت بالأمم المتحدة لإعادة التموقع عبر آليات جديدة.

لقد اعتمدنا في دراساتنا على المنهج التاريخي، وذلك بتتبع الصيرورة التاريخية لإدارة الأزمات الدولية، من طرف الأمم المتحدة، ومنهج تحليل المضمون.

المحور الأول: الأمم المتحدة: مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية ومعطى السيادة الوطنية.

يعتبر مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، من أهم المبادئ المعلن عنها في ميثاق الأمم المتحدة، إذ يرتكز على مبدأ المساواة ما بين الدول، ومن أهم المبادئ المنظمة للعلاقات الدولية، والتي يتوجب على مختلف الفواعل الدولية الالتزام به أثناء إدارة الأزمات الدولية، وبالرجوع إلى مبدأ المساواة فإنه لا يحق ولا يجوز لأية دولة أخرى أن تتعدى على دولة أخرى، أو أن تتدخل في شؤونها الداخلية على اعتبار أنه يدخل في صميم الاختصاص الداخلي.

وما يلاحظ على هذا المبدأ أنه من أكثر المبادئ التي يؤكد عليها ميثاق الأمم المتحدة، ويدخل في صميم سلطاتها وفي جوهر العلاقات الدولية، لكن في الوقت نفسه يعتبر من أكبر المبادئ انتهاكا في العلاقات الدولية خاصة في ظل الأحادية القطبية، لذلك يعتبره الكثيرون بأنه سبب رئيس لاندلاع العديد من الأزمات الدولية في العالم، ونظرا لما يكتسيه هذا المبدأ من أهمية بالغة خاصة في تنظيم العلاقات ما بين الدول، فقد أكدت الكثير من المواثيق الدولية والاتفاقات على احترام هذا المبدأ خاصة فيما يتعلق بالتأكيد على ما يحقق الشرعة الدولية، وما يصبو إليه المجتمع الدولي، والامتناع عن التهديد باستخدام القوة أو استخدامها ضد سلامة الأراضي أو الاستغلال السياسي لأية

دولة، على اعتبار أنه يتنافى مع المقاصد والغايات النبيلة للأمم المتحدة. (زاقود 2012، ص.193).

فقد نصت المادة 7/2 من ميثاق الأمم المتحدة على مايلي: " ليس في هذا الميثاق ما يسمح للأمم المتحدة أن تتدخل في الشؤون التي تكون من صميم السلطان الداخلي لدولة ما وليس فيه ما يقتضي للأعضاء أن يعرضوا مثل هذه المسائل لأن تحل بحكم هذا الميثاق على أن لا يخل بتطبيق تدابير القمع الواردة في الفصل السابع ". (ميثاق الأمم المتحدة). وهذا الحكم استوحاه الميثاق من نص المادة 8/15 في عصبة الأمم، لكن ما يلاحظ على فكرة الاختصاص الداخلي أنها فكرة غير محددة المعالم، وفي هذا الصدد يقول الأستاذ محمد سامي عبد الحميد:" أن هذا النص يتسم بالغموض والإبهام والبعد عن الدقة والتحديد ومن ثمة تباينت أراء الفقهاء فيما يتعلق ببيان مدلوله ورسم حدوده وتحديد مداه "."(لدغش 2018، ص. 744).

وعلى الرغم من أن نص المادة 7/2 لا يسمح للأمم المتحدة بالتدخل في الشؤون التي تعتبر من صميم السلطان الداخلي للدول، إلا أن هذا الأمر ومع تطور العلاقات الدولية، ومع توسيع اختصاصات أجهزة الأمم المتحدة، حيث أنها أصبحت تشمل مسائل تتعلق بالاختصاص الداخلي للدول، كما أن الدول كذلك تلتزم بعدم التدخل في الشؤون الداخلية لدول أخرى، وهو ما يمكن أن نجده في مبدأ حظر استخدام القوة في العلاقات الدولية، وقد ورد ذلك في نص المادة 4/2 من ميثاق الأمم المتحدة :"يمتنع أعضاء المنظمة جميعا في علاقاتهم الدولية عن التهديد باستعمال القوة أو استخدامها ضد سلامة الأراضي والاستقلال السياسي لأي دولة أو على أي وجه آخر لا يتفق ومقاصد الأمم المتحدة".(ميثاق الأمم المتحدة).

لكن وما يلاحظ على مفاهيم السيادة الوطنية في ظل المتغيرات الدولية الجديدة، هو ظهور ما بات يعرف بمفهوم السيادة المرنة، ولم يعد مبدأ السيادة المطلقة قائما كما كان من قبل، حيث لم تعد السيادة الوطنية بالمفهوم الواست فالي من الثوابت، بل تحولت مع المتغيرات الجديدة خاصة تلك التي أعقبت نهاية الحرب الباردة، وبروز متغير التهديدات الأمنية الجديدة، والتي

أدت إلى استحداث آليات جديدة على غرار التدخل الإنساني، وبروز مظاهر الاختراق، التي أصبحت من أهم الوسائل والأدوات، التي تستخدمها القوى الكبرى والمهيمنة في تنفيذ سياستها وأجندتها الدولية، بما يحقق مصالحها ويعكس تفوقها وريادتها للعالم.

ولعل المتضرر الأكبر من تغير التعاطي مع مفهوم السيادة هي دول العالم الثالث، على اعتبار أنه لا يمس بالدول المهيمنة التي أصبحت تمارس الهيمنة عبر مسوغات التدخل الخارجي تحت غطاء العولمة والاعتمادية وغيرها.

(الخزرجي 2005، ص.303).

المحور الثاني: إدارة الأمم المتحدة للأزمات الدولية في فترة الحرب الباردة في ظل التنافس الأمريكي-السوفيتي.

إن أهم سمة طبعت العلاقات الدولية في فترة الحرب الباردة، هو التصاعد المثير لمنحى التنافس المحموم ما بين الولايات المتحدة الأمريكية من جهة و الإتحاد السوفيتي من جهة ثانية، لم يصل إلى حد المواجهة المباشرة ما بين الطرفين لكن سادت بينهما إستراتيجيات الفعل ورد الفعل، ومن أهم الوسائل المستخدمة من طرف القوتين العظمتين لتأمين مصالحهم وتحقيق أهدافهم وحماية نفوذهم هو استخدام حق النقض " الفيتو"، مما حال دون أن يمارس مجلس الأمن لوظائفه، وأدواره المخولة له من طرف الأمم المتحدة وفي إطار الميثاق، مما جعل مجلس الأمن يتسم أداءه بالفتور والجمود، أو حتى الشلل في بعض الأحيان نتيجة الاستخدام المفرط لحق النقض بين الطرفين. (خضور2018، ص.ص.397 -398).

وقد تجلت في تلك الاعتراضات، التي كان يقوم بها الاتحاد السوفيتي، والتي تعلقت بالأساس في الاعتراض على قبول أعضاء جدد في الأمم المتحدة، وكمثال عن ذلك اعتراضه على قبول البرتغال، ايرلندا وشرق الأردن 1947، والنمسا وايطاليا، ثم اعتراضه على قبول سيلان، النمسا، ايرلندا، فلندا، ايطاليا شرق الأردن، البرتغال، نيبال وكوريا 1949، وغيرها في المقابل وكمثال اعترضت الولايات المتحدة على قبول أعضاء جدد جنوب فيتنام، جمهورية فيتنام الديمقراطية 1975، أنغولا 1976، الوضع في ناميبيا

1976، وغيرها ناهيك عن القضية الفلسطينية التي حازت على قدر كبير من إدراجها في مجلس الأمن، والتي كانت تلقى الاعتراض الدائم من طرف الولايات المتحدة الأمريكية وفي محطات كثيرة.(الموسوعة الحرة).

لقد أدت الحرب الباردة إلى استخدام المفرط لحق النقض"الفيتو" من طرف الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن، لاسيما من طرف الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد السوفيتي، فتبني الولايات المتحدة الأمريكية لسياسة الاحتواء، ولد لدى الاتحاد السوفيتي الإحساس بأنه معزولا وغير قادر، مما جعله يلجأ للاستخدام المكثف لحق الفيتو، وذلك من أجل الدفاع عن مصالحه، ومع مرور الوقت أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية هي الأكثر استخداما لحق الفيتو.

لكن مع مرور الوقت بدأ الانخفاض في استخدام حق النقض، حيث بدأ الإتحاد السوفيتي يتراجع عن استخدام حق النقض في المقابل زاد استخدام الولايات المتحدة لحق النقض حيث بلغ 34 في الفترة ما بين (1976 - 1985). (نافعة 1995، ص.ص.122 - 123).

وفي ثمانينات القرن العشرين تكون الولايات المتحدة الأمريكية قد استعادت هيمنتها على الساحة الدولية، واستطاعت أن تكون فاعلا مهما داخل الأمم المتحدة.

كما أنه وخلال السنوات(1979 -1989) نستطيع القول أن فعالية الأمم المتحدة قد بدأت تنخفض في الوقت الذي بدأت تتراجع المنظمات الإقليمية والدولية عن أدوارها على غرار منظمة اليونسكو، كما عملت الولايات المتحدة الأمريكية على البدء في تهميش واستبعاد الدور المحوري للأمم المتحدة في أداء مهامها وأدوارها ، وذلك من خلال عدم تسديدها لالتزاماتها المالية، حيث دفعت 24 دولة مساهمتها المالية من أصل 185 دولة عضو في الأمم المتحدة، كما ضغطت الولايات المتحدة الأمريكية من خلال استغلالها لملف الديون لدول الجنوب.

ويعود تراجع الأمم المتحدة آنذاك إلى أن تلك الفترة اتسمت بالتعايش السلمي والانفراج الذي ساد بين القوتين العظمتين، ففي سنة 1986 تم التوصل إلى

اتفاق بين الطرفين، تم بمقتضاه الاتفاق للسيطرة والتحكم في سباق التسلح، ويمكن أن نورد إجمالا الأسباب التي حالت دون أن يتمكن مجلس الأمن ومنظمة الأمم المتحدة من ممارسة مهامها وأداء وظائفها خلال الحرب الباردة إلى:

- الإسراف في استخدام حق النقض من طرف القوتين الكبيرتين حال دون أن يتمكن مجلس الأمن من أداء أدواره الموكلة له.
- تجاوز مبدأ الأمن الجماعي لصالح مناطق النفوذ، وذلك نتيجة الاستقطاب الشديد ما بين القوتين العظمتين.
- عدم تفعيل المادة 43 من الميثاق، والتي تنص على إنشاء آلية عسكرية دائمة ووضعها تحت تصرف مجلس الأمن، وفشل لجنة أركان الحرب في تشكيل هذه القوة مما أدى إلى تجميدها. (القريناوي2008 ، ص. ص.ص. 44 - 45 -46).

أما بالنسبة لدور وفاعلية الأمم المتحدة في إدارة الأزمات الدولية خلال الحرب الباردة، فقد اختلفت باختلاف طبيعة هذه الأزمات، والتي يمكن أن نميز بين ثلاثة أنماط:

- الأزمات داخل مناطق النفوذ المباشر لإحدى القوتين العظمتين: لم تستطع الأمم المتحدة من خلال مجلس الأمن أو الجمعية العامة أن تلعب دورا فاعلا في إدارة الأزمات الدولية في مناطق النفوذ، حيث أصبحت هذه المناطق تحت هيمنة كل من القوتين العظمتين.
- الأزمات التي انخرطت فيها إحدى القوتين العظمتين كطرف مباشر (فيتنام أو أفغانستان)، وفي كلا الحالتين لم تستطع الأمم المتحدة على إدارة الأزمتين.
- الأزمات خارج مناطق النفوذ المباشر ولم تكن إحدى القوتين طرفا فيها: هذا النمط من الأزمات لعبت فيه الأمم المتحدة دورا رغم اختلاف طبيعة إداراته، فقد تراوحت مابين جهود الوساطة ولجان التوفيق والمساعي الحميدة ولجان بحث وتقصي الحقائق وقوات طوارئ وغيرها. (نافعة، ص. 131).

وقد تجلى قصور أداء الأمم المتحدة خلال الحرب الباردة في كثرة الحروب والاعتداءات، ومن أمثلة ذلك العدوان الثلاثي على مصر عام 1956، وغزو الدومينكان عام 1956، وعملية خليج الخنازير عام 1961، والتدخل السوفيتي في تشيكوسلوفاكيا عام 1968، والغزو السوفيتي لأفغانستان عام 1979، والغزو الإسرائيلي للبنان عام 1982، وهو ما يبرز هيمنة القوى العظمى على الأمم المتحدة. (القريناوي، ص. 46).

وتعتبر أزمة الصواريخ الكوبية من أخطر الأزمات التي شهدها العالم خلال فترة الحرب الباردة، والتي اندلعت بعد محاولة الإطاحة بكاسترو، لكن دون جدوى مما أدى بالولايات المتحدة الأمريكية من فرض تدابير الحظر الاقتصادي على كوبا، وقد كانت تلك الأزمة تنذر بحرب نووية شاملة بين البلدين. (العلي 2018، ص.67).

المحور الثالث: سياقات ما بعد الحرب الباردة: إدارة الأمم المتحدة للأزمات الدولية في ظل الهيمنة الأمريكية

لقد شهدت مرحلة ما بعد الحرب الباردة تحولات كبيرة مست الفواعل الدولية وطبيعة القضايا والمسائل والتهديدات الأمنية، مما أدى إلى التحول في الأدوات والوسائل والآليات والإستراتيجيات سواء من طرف الدول والحكومات أو من طرف المنظمات الدولية، على غرار الأمم المتحدة لإعادة التكيف مع الواقع الدولي الجديد والسياقات الدولية الراهنة، خاصة مع بروز العولمة كظاهرة سياسية واقتصادية واجتماعية ألقت بظلالها على العلاقات الدولية، وفيما يلي نبرز تلك التحولات في البيئة الدولية:

- ظهور فواعل دولية جديدة: لقد أدت التحولات التي أفرزتها نهاية الحرب الباردة إلى بروز فواعل ما فوق دولاتية وما تحت دولاتية، سواء تلك التي تتعلق بالمنظمات الدولية، على غرار الأمم المتحدة أو الشركات المتعددة الجنسيات أو فعاليات المجتمع المدني والجماعات والحركات المسلحة وغيرها.
- التحول في طبيعة الصراعات: لقد أدت نهاية الحرب الباردة إلى بروز تهديدات أمنية جديدة، على غرار النزاعات الداخلية حيث تشير

الإحصائيات إلى أنه خلال الفترة الممتدة ما بين 1990إلى غاية 2002 شهد العالم 57 نزاعا داخل 45 دولة. (بن ننيي2017، ص.7).

- التحول في الوسائل والأدوات: لقد أدت الثورة التكنولوجية إلى تطور وسائل الاتصال والإعلام على نطاق واسع، مما أدى إلى الحديث عن إدارة الأزمات بشكل مختلف عما كان عليه في السابق، بحيث أصبح يمكن استخدام وسائل وأدوات ليس بالضرورة عسكرية، فقد تكون إلكترونية أو فيروسات معدية وغيرها. (بن ننيي، ص.7).

لقد أدت نهاية الحرب الباردة بين القوتين العظمتين إلى بروز نزعتين أساسيتين نزعة شمولية وأخرى تجزيئية، فالأولى تعمل على هيكلة العالم من خلال تشكيل تجمعات اقتصادية كبرى، على غرار الشركات المتعددة الجنسيات وكبرى الشركات العالمية، حيث يؤدي ذلك إلى إيجاد كتلة أو طبقة رأسمالية عالمية، يمكنها أن تصبح فاعلا عالميا هاما في رسم وتحديد السياسات الدولية على نحو يحقق أهداف ومصالح القوى الكبرى في العالم، في حين تعمل الثانية على تفكيك الدول خاصة تلك التي تعاني من هشاشة سياسية واقتصادية واجتماعية وتفتيتها إلى دويلات صغيرة. (خولي2011، ص. ص. 90).

لقد ساعدت نهاية الحرب الباردة على تدخل القوى الكبرى في النزاعات الداخلية، ولقد أبان احتلال العراق سنة 2003 من طرف الولايات المتحدة الأمريكية على مرحلة دولية جديدة، اتسمت بالغموض في السياسة الدولية، حيث عملت الدول الكبرى على تغيير الأدوار بما يحقق مصالحها بعيدا عن الشرعية الدولية، بحيث تم إعادة توزيع المصالح ومناطق النفوذ، خاصة مع التقاء المصالح الأمريكية الأوروبية في السيطرة على البترول والنفط، وبالتالي بروز متغير المصلحة الذي أصبح يتحكم في معالم السياسة الدولية. (رشيد2015، ص. 14).

لقد شكلت أحداث 11 سبتمبر2001 منعرجا حاسما في العلاقات الدولية وتاريخ الولايات المتحدة الأمريكية، حيث تحولت هذه الأخيرة إلى القوة الأوحد أو القوة الانفرادية " the lonely super power" بتعبير صمويل هنتغتون والدكتور محمد حسنين هيكل، لقد عكست تلك التحولات إلى تغيير

هيكل النظام الدولي، مما أدى بالولايات المتحدة الأمريكية إلى عسكرة أزماتها بالإضافة إلى تهميش وتجاهل الأمم المتحدة.

لقد أدت تلك الأحداث إلى توجه الولايات المتحدة الأمريكية إلى عسكرة العلاقات الدولية في صورة مغايرة تماما لما كانت عليه أثناء الحرب الباردة، كما أدى ذلك إلى بروز متغير القوة والهيمنة، اللتان أصبحتا سمتان أساسيتان في توجهات السياسة الخارجية الأمريكية. (ليتيم 2009، ص. 16). وهذا ما جعل الرئيس الأمريكي جورش بوش يصرح "إن الولايات المتحدة هي التي تقود العالم، وعلى الآخرين متابعتها أو التنحي".(بوزيد 2014، ص.521). ولعل ما ساهم في بروز الولايات المتحدة كقوة عظمى في العالم يعود إلى وجود العديد من القيادات العسكرية الموزعة عبر العالم، بالإضافة إلى القواعد العسكرية، مما جعلها قريبة من مسرح الأحداث، وباستطاعتها التدخل في أية منطقة في العالم، فقد تم إحصاء 29 تدخلا مباشرا و9 تدخلات غير مباشرة منذ 1945إلى غاية 2006. (بوزيد، ص. ص. 522 - 530).

وما يلاحظ على هذه التدخلات أنه ليس بإمكان أي دولة في العالم القيام بهذه التدخلات، وبالتالي نستطيع القول أنها أعطت للولايات المتحدة الأمريكية ميزة وقيمة مضافة، لكن ما يميز هذه التدخلات أنها تمت بقرارات انفرادية بعيدا عن الشرعية الدولية ودون الرجوع إلى الأمم المتحدة أو مجلس الأمن.

وهو ما اعتبره الكثيرون بأنه تحديا للإرادة الدولية، وما يصبو إليه المجتمع الدولي من أمال وطموحات، خاصة إذا ما سقنا الطريقة التي تم بها احتلال العراق عام 2003 من طرف الولايات المتحدة الأمريكية دونما موافقة الأمم المتحدة. (بوزيد، ص. 530).

ومما يبرز هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية في إدارة الأزمات الدولية والتي كانت تعمل على شرعنتها عن طريق الأمم المتحدة يعود إلى:

- تراجع وضعف الانضباط الدولي في إدارة الأزمات الدولية خاصة وأن الدول أصبحت تستخدم الحرب كوسيلة لإدارة الأزمات الدولية.

- تحكم الولايات المتحدة الأمريكية في مسار القرارات الدولية من خلال تحكمها في مجلس الأمن واتخاذه كأداة ووسيلة لإضفاء الشرعية على تدخلاتها على غرار ما حدث في العراق.
- التغيرات التي مست المفاهيم السياسية والبنية السياسية الدولية، جعل الولايات المتحدة الأمريكية لا يمكنها سلوك موقف الحياد في أي أزمة أو موقف.
- تحول الصراع من شرق غرب إلى صراع شمال جنوب، وبروز منطقة الشرق الأوسط كمنطقة حيوية وإستراتيجية، حيث أصبحت بؤرة للأزمات مما جعل الولايات المتحدة الأمريكية تركز على المنطقة، وتضعها ضمن أولوياتها في السياسة الخارجية خاصة فيما تعلق بالإرهاب وأسلحة الدمار الشامل. (زاقود، ص. ص. 110 - 111).

أما فيما يخص إدارة الأمم المتحدة للأزمات الدولية بعد نهاية الحرب الباردة، فإن العالم قد شهد العديد من الأزمات الدولية، حيث أخذت هذه الأزمات طابعا عالميا، وبالتركيز على دور الأمم المتحدة ومدى انخراطها في مسعى إدارة الأزمات الدولية فإنها اتبعت ثلاثة أمور وهي:

- الإدارة بالاستبعاد: فهناك أزمات لم ترد الأمم المتحدة أن تقحم نفسها فيها على غرار الصراع العربي الإسرائيلي.
- الإدارة بالافتعال: وهي الأزمات التي أريد للأمم المتحدة أن تقحم نفسها فيها دون أي مبرر قانوني أو أخلاقي كما هو الحال بالنسبة لحادثة لوكربي.
- الإدارة بالمشاركة المحسوبة: وهو النمط الغالب على أسلوب الأمم المتحدة في إداراتها للأزمات الدولية في فترة ما بعد الحرب الباردة حيث تلعب الأمم المتحدة دورا يختلف من حيث الحجم والفعالية باختلاف نوع الأزمة فيما يخص عمليات التدخل الإنساني وعمليات حفظ السلام، وهذا يعود إلى مدى تحمس الدول الكبرى ومدى استعدادها ماديا وبشريا.

وقد برز نهاية الحرب الباردة اتخاذ مجلس الأمن قرارات غير شرعية في ظل عدم وجود أي جهة تكون لها القدرة على إيقافه، أو أن تمارس عليه الرقابة القضائية أو السياسية، وهو ما يضر بمصداقية الأمم المتحدة، وفي هذا الصدد

يشير "ريتشارد ليتل" أن نهاية الحرب الباردة جعلت الأمم المتحدة لا تتمتع بالاستقلالية في ظل الهيمنة الأمريكية، وقد تجلى ذلك في الازدواجية والانتقائية التي اتسم بها مجلس الأمن في تعامله مع مختلف الأزمات الدولية، حيث حدد بعض الأزمات بأنها تشكل تهديدا للأمن والسلم الدوليين في حين اعتبر قضايا أخرى لا تشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين، وفي هذا الشأن نسوق مثالا حيا ففي أزمة هايتي عملت الولايات المتحدة الأمريكية على إقناع مجلس الأمن بأن حكومة هايتي تشكل تهديدا للسلم والأمن الدولي، مما أدى بالسماح للولايات المتحدة الأمريكية من غزوها سنة 1994، وتم التغاضي عن الحرب الأهلية في سيرليوان منتصف التسعينات ولم يتم إرسال قوات لحفظ السلام حتى نهاية 1999.(بلخيرات 2017، ص. ص. 152 - 153).

المحور الرابع: الأمم المتحدة والتدخل الإنساني في إدارة الأزمات الدولية في فترة ما بعد الحرب الباردة

لقد وردت تعريفات لمفهوم التدخل الإنساني حيث عرفه الفقيه"Stweel " على أنه" اللجوء إلى القوة بغرض حماية السكان من المعاملة التحكمية والمسيئة دوما والتي تتجاوز حدود السلطة المفترض ممارستها من صاحب السيادة". (داودي 2012، ص. 21).

كما عرفه الأستاذ "Lillich" على أنه:" قيام دولة أو مجموعة من الدول بالتدخل باستخدام القوة المسلحة لحماية حياة رعاياها وأحيانا لحماية رعايا الدول المستهدفة من التدخل" .(داودي ص. 21). ويعتبر الأستاذ "Lillich" أن الفقيه "Wheoton" هو أول من استخدم مصطلح التدخل الإنساني.

(داودي، ص. 21).

أما بالرجوع إلى ميثاق الأمم المتحدة فإنه لا يوجد ما ينص على التدخل الإنساني، لكن في سنة 1991 أستخدم هذا المبدأ كآلية تقضي بحماية الأكراد في شمال العراق من طرف مجلس الأمن، وتم وضع خطوط عرض فاصلة لمنع القوات العراقية من تجاوزها.

ومن المقاصد التدخل الإنساني من طرف الأمم المتحدة، هو حماية الأقليات التي تتعرض للاضطهاد، أو تلك المتعلقة بالانتهاكات الجسيمة لحقوق

الإنسان، والتي برزت بصورة واضحة بعد نهاية الحرب الباردة، حيث أن التحولات التي أفرزتها نهاية الحرب الباردة أدت بتحول الصراعات والنزاعات إلى داخل الدولة نفسها، وبما أن مسألة حقوق الإنسان تعتبر شأنا داخليا للدول وتعتبر من المسائل الداخلية والتي لا يجوز التدخل فيها، لذا فإن الأمم المتحدة تتدخل في حالة ما إذا رأت بأن ذلك الأمر يهدد السلم والأمن الدوليين.

وإذا ما أرادت الأمم المتحدة أن تتدخل عسكريا وفقا للفصل السابع من الميثاق، في ذلك الوقت يعمل مجلس الأمن على فحص النزاع ما إذا كان يشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين، ففي حالة ما إذا رأى مجلس الأمن توفر هذه الشروط فإنه يتدخل عسكريا، وذلك بعد استنفاذ كافة الإجراءات السلمية الواردة في الفصل السادس والسابع ويتمتع مجلس الأمن بسلطة تقديرية في حالة فحص النزاع، وتعتبر هذه المسألة من أخطر المسائل خاصة في حالة ما إذا أساء مجلس الأمن استخدام هذه السلطة، خاصة في ظل الهيمنة الأمريكية على اعتبار أن مسألة انتهاك حقوق الإنسان تعتبر من المسائل والمواضيع الداخلية للدولة. (الفتلاوي2011، ص. ص. 193 -194).

لكن حقوق الإنسان تكتسي أهمية كبيرة في المواثيق والإعلانات الدولية والإقليمية، حيث تركز في مجملها على حماية حقوق الإنسان وكرامته، وحقه في الحياة الكريمة بعيدا عن كل أشكال الاستغلال والتمييز والانتهاكات الخطيرة، فقد عملت الأمم المتحدة بالتعاون مع المنظمات الحكومية وغير الحكومية الناشطة في مجال حقوق الإنسان، من أجل وضع آليات للكشف عن أي تعدي أو مساس بحقوق الإنسان، سواء أكانت على الصعيد الداخلي أي في إطار السلطان الداخلي للدول أو على المستوى الدولي.

ومن هنا جاء التدخل الإنساني للتصدي لمختلف تلك الانتهاكات التي يتعرض لها الإنسان، على الرغم من أن هذا المبدأ يصطدم بمبدأ أصيل وقديم في القانون الدولي، ويتمثل في مبدأ عدم التدخل، ومبدأ السيادة والتي تفرض على الجميع إلى احترامها وعدم المساس بها.

فالفقه الإنساني الدولي يقر بأن التدخل الإنساني يمكن أن يشكل خطرا على السيادة، وعلى الوحدة الإقليمية، وعلى مبادئ القانون الدولي، كما أنه

قد يؤدي إلى زيادة النزاعات بدلا من أن يعمل على تقليصها وانخفاضها، وإلى زيادة درجة الحدة بدلا من التخفيف منها، لكن في الوقت نفسه فإن الفقه الإنساني يجيزه في الحالات التي تشكل تراجع للقيم الإنسانية وتدهورها، فهنا يكون التدخل الإنساني شرط أن يلتزم بالطابع الإنساني المحض وأن يكون مطابقا لشروط ومعايير التدخل، على شرط أن لا يتعدى على القيم الأخرى للمجموعة الدولية إلا في الحدود التي تعيد حقوق الإنسان في حدود المعقول.

(العربي 2014، ص. ص. 8 -9).

لكن على أرض الواقع ومن حيث الممارسة، لقد تميز تدخل الأمم المتحدة في الشؤون الداخلية للدول بالازدواجية و الانتقائية التي برزت في قرارات مجلس الأمن نظرا لغياب معايير واضحة ومحددة، يحدد من خلالها مجلس الأمن التدخل من عدمه، حيث توضع معايير عامة تطبق على الجميع في حالة المساس بها. (الفتلاوي، ص. 196). وتستند إلى إطار قانوني للتدخل، حيث يمكن من خلاله الحكم على أي سلوك دولي بالشرعية أو عدم الشرعية استنادا إلى القواعد القانونية الدولية، المتمثلة في المواثيق والمعاهدات الدولية وقرارات وتوصيات المنظمات الإقليمية والدولية ومبادئ القانون الدولي وأحكام المحاكم الدولية.(العربي، ص. 10).

ونظرا لعدم وضوح المعايير نجد أن هناك ما بات يعرف بسياسة الكيل بمكيالين أو ازدواجية المعايير، وفي هذا الصدد وكمثال على مثل هذه التجاوزات نسوق تلك الانتهاكات التي قامت بها كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا ضد العراق في الفترة الممتدة من 1998/12/17 إلى 1998/12/20 فيما عرف بعملية ثعلب الصحراء، والتي نتج عنها أثار اقتصادية وعسكرية خطيرة على الشعب العراقي، وهو ما أدى ببعض الفقهاء الغربيين إلى إعادة مناقشة نظريات السيادة والدولة خاصة في ظل انحسار دور المنظمات الدولية، وبروز متغير القوة في العلاقات الدولية، وهيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على قرارات الأمم المتحدة. (الفتلاوي، ص. 196).

وما يلاحظ على التدخل الإنساني أن هناك حالات تم فيها التدخل بموافقة مجلس الأمن، وبتزكية منه على إثر القرارات التي يتخذها الأعضاء الخمس

الدائمين في المجلس، كما هو الحال في الحالة الصومالية، حيث تم التدخل في الصومال استنادا إلى الفصل السابع من الميثاق، بعد القرار الأول رقم 626 المؤرخ في 26 تموز 1992، والذي اعتبر فيه أن الحالة في الصومال تشكل تهديدا للأمن والسلم الدوليين، وبمقتضى القرار رقم 694 المؤرخ في 3 كانون الأول 1992، والذي أجاز بموجبه للقوات الأمريكية باستخدام كافة الوسائل الضرورية لتوفير بيئة أمنة للإغاثة في الصومال.

كما تم التدخل في هايتي بعد الإطاحة بالرئيس المنتخب على إثر انقلاب عسكري، وقد أدانت منظمة الدول الأمريكية هذا الانقلاب، وفرضت عقوبات دبلوماسية واقتصادية ضد هايتي، وفي 12 حزيران 1993، أصدر مجلس الأمن قرار رقم 841، استناد للفصل السابع وقرر بموجبه فرض حظر اقتصادي شامل ضد هايتي، تلتها العديد من القرارات الأخرى بهذا الخصوص.

أما بالنسبة للحالات التي تم التدخل فيها من دون موافقة مجلس الأمن، نسوق الحالة اليوغسلافية (كوسوفو1999)، حيث أصدر مجلس الأمن القرار رقم 1160 المؤرخ في 31 آذار/ مارس 1998 (S/RES1160).(قرار مجلس الأمن للأمم المتحدة رقم 1160). وقرارا ثانيا تحت رقم 1199 في 1998/09/23. (S/RES1199/1998)❖.(قرار مجلس الأمن للأمم المتحدة رقم 1199). والذي أدان فيه قوات الشرطة الصربية على الاستخدام المفرط للقوة ضد المدنيين، وعلى اثر رفض بلغراد على توقيع الاتفاقية مع مجموعة الثمانية❖❖، المتعلقة بإيجاد حل سياسي لأزمة كوسوفو شنت قوات الحلف الأطلسي في حزيران 1999 عمليات عسكرية ضد مواقع الصرب في كوسوفو، وهو ما أعتبر خرقا للأسس التي قامت عليها الأمم المتحدة.

(العزاوي 2015، ص.ص. ص.319 - 326 -341).

خاتمة:

إن التنافس المحموم ما بين القوتين العظمتين ما بين الإتحاد السوفيتي و الولايات المتحدة الأمريكية، قد أثر كثيرا على أدوار ومهام الأمم المتحدة، خاصة مع الاستخدام المفرط لحق النقض من طرف الأعضاء الخمس الدائمين في مجلس الأمن، لاسيما الإتحاد السوفيتي وهو ما أثر على أداء مجلس الأمن في تلك الفترة، وعرقل الأمم المتحدة في عملها.

لقد تميز أداء الأمم المتحدة في إداراتها للأزمات الدولية بالتباين، نظرا لغياب معايير واضحة في التعاطي مع الأزمات الدولية، ما جعل أداءها يغلب عليه طابع الانتقائية والازدواجية، وسيادة منطق القوى الكبرى، وهذا ما كان يؤثر في كل مرة على القرارات الأممية.

التوصيات:

- لابد من وضع معايير واضحة متفق بشأنها، وتحقق الإجماع من طرف المجتمع الدولي، تحدد من خلالها التدخل الإنساني من عدمه، بعيدا عن التوظيف والاستغلال السياسي للقوى الكبرى.
- على الدول أن تحافظ على سيادتها وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، عبر حماية وترقية حقوق الإنسان ونشر قيم الديمقراطية والمواطنة، بعيدا عن كل ما من شأنه أن يؤدي للمساس بسيادتها أو التدخل في شؤونها الداخلية.

الهوامش:

❖ للاستزادة أكثر راجع قرارات مجلس الأمن:

- الفقرة (1) من القرار(S/RES/1160) في 31 أذار/ مارس 1998.
- الفقرة (1) من القرار S/RES/1190 في 1998/09/23.

❖❖ مجموعة الثمانية G8 وهي الولايات المتحدة الأمريكية، فرنسا، ألمانيا، اليابان، ايطاليا، بريطانيا، كندا، الإتحاد الروسي.

عن العزاوي، أنس أكرم محمد صبحي. (2015). التدخل الدولي الإنساني بين ميثاق الأمم المتحدة والتطبيق العملي – دراسة مقارنة، عمان: دار الجنان للنشر والتوزيع.

قائمة المصادر والمراجع:

ميثاق الأمم المتحدة: المادة 7/2 من ميثاق الأمم المتحدة والمادة 4/2 من ميثاق الأمم المتحدة. (الفصل الأول). على الرابط التالي: https://www.un.org . تاريخ الإطلاع: 2021/03/18.

قرارات مجلس الأمن: القرار رقم 1160 المؤرخ في 31 آذار/ مارس 1998(S/RES1160) و القرار رقم). والقرار رقم 1199 في 1998/09/23 (S/RES1199/1998). بخصوص يوغسلافيا

(إقليم كوسوفو). (المكتبة الرقمية للأمم المتحدة).على الرابط التالي: Https://digitalibrary.un.org. تاريخ التصفح:2021/03/19.

بلخيرات، حوسين.(2017). النظرية السياسية للمجتمع الدولي: دراسة في اتجاهات العلاقات الدولية منذ نهاية الحرب الباردة، القاهرة: دار الكتاب الأكاديمي.

بوزيد، أعمر. (2013). شركاء أم متنافسون؟ سياسات الصراع والتكامل في العلاقات الأمريكية – الأوروبية اتجاه منطقة غرب المتوسط (النفط والإرهاب نموذجا)، الجزائر: دار قرطبة للنشر والتوزيع.

الخزرجي، ثامر كامل محمد. (2005). العلاقات السياسية الدولية وإستراتيجية إدارة الأزمات، عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع.

خولي، معمر فيصل. (2011). الأمم المتحدة والتدخل الدولي الإنساني، القاهرة: العربي للنشر والتوزيع.

رشيد، نردين نجاة. (2015). الأمم المتحدة بين التفعيل والتعطيل. الإسكندرية: دار الفكر الجامعي.

زاقود، عبد السلام جمعة. (2013). إدارة الأزمات الدولية في ظل النظام العالمي الجديد، عمان: دار زهران للنشر والتوزيع.

العزاوي، أنس أكرم محمد صبحي. (2015). التدخل الدولي الإنساني بين ميثاق الأمم المتحدة والتطبيق العملي – دراسة مقارنة، عمان: دار الجنان للنشر والتوزيع.

الفتلاوي، سهيل حسين. (2011). أهداف الأمم المتحدة ومبادئها، عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع.

نافعة، حسن. (1995). الأمم المتحدة في نصف قرن، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.

المجلات والدوريات:

خضور، بسام محمد. (2018). صيانة السلم والأمن الدوليين ضمن إطار الأمم المتحدة في ظل سيطرة القوى الكبرى. مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية. سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية.(6)، 387-402.

العلي، مروان سالم.(2018). إدارة الأزمات الدولية: أزمة الصواريخ الكوبية دراسات سياسية وعلاقات دولية. مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية. مركز جيل البحث. (19)، 37- 70.

لدغش، رحيمة. (2018). مبدأ عدم التدخل في ظل التحولات الدولية الراهنة. مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية. (10)، 738- 759.

الأطروحات والرسائل والمذكرات:

أ- الأطروحات:

العربي، وهيبة. (2014). مبدأ التدخل الدولي الإنساني في إطار المسؤولية الدولية. وهران: أطروحة دكتوراه، جامعة وهران.

ليتيم، فتيحة. (2009). إصلاح منظمة الأمم المتحدة في ظل تطورات النظام الدولي الراهن. باتنة: أطروحة دكتوراه، جامعة الحاج لخضر.

ب- الرسائل:

داودي، عبد اليزيد. (2012). التدخل الإنساني في ضوء ميثاق منظمة الأمم المتحدة – دراسة حالة إقليم كوسفو – نموذجا-. قالمة: شهادة ماجستير، جامعة 8 ماي 1945 قالمة.

القريناوي، صابرين عبد الحق. (2008). دور الأمم المتحدة في النظام الدولي: دراسة مقارنة من انتهاء الحرب الباردة حتى أحداث 11 أيلول 2001، ومن أحداث 11 أيلول 2001 حتى عام 2007، فلسطين: رسالة ماجستير، جامعة بيرزيت.

ج- المذكرات:

بن ننني، وسيلة. (2017). الأمم المتحدة ومبدأ التدخل الإنساني – دراسة في ظل مقاربة الأمن الإنساني، المسيلة: مذكرة ماستر، جامعة محمد بوضياف.

المواقع الإلكترونية:

الموسوعة الحرة (ويكيبيديا). قائمة التصويت بحق النقض ضد قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، 25أفريل 2021، على الرابط التالي: https ://ar.wikipidia.org تاريخ التصفح: 2021/03/19.